



PCDA/1/4

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٦/٢/١٧

ويبو

# المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

## اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الأولى

جنيف، من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٦

اقترح من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن وضع برنامج شراكات في الويبو:

تطوير للقضايا المطروحة في الوثيقة IIM/1/2

وثيقة من إعداد الأمانة

- ١ - تسلم المكتب الدولي، في تبليغ مؤرخ في ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٦، اقتراحاً من الولايات المتحدة الأمريكية عنوانه "وضع برنامج شراكات في الويبو: تطوير للقضايا المطروحة في الوثيقة IIM/1/2"، لتتظر فيه الدول الأعضاء في اجتماع اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، المنعقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٦.
- ٢ - ويرد الاقتراح في مرفق هذه الوثيقة.

٣ - إن الاجتماع المذكور مدعو إلى الإحاطة  
علماً بمضمون اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية  
المرفق بهذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

## المرفق

[ترجمة خطاب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في جنيف (سويسرا) إلى الدكتور كامل إدريس، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بتاريخ ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٦]

حضرت الدكتور كامل إدريس،

يُسرنِي جداً أن أرفق طيه "اقتراحاً من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن وضع برنامج شراكات في الويبو: تطوير للقضايا المطروحة في الوثيقة IIM/1/2" لتتظر فيه الدول الأعضاء في اجتماع اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، المنعقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٦.

وإنني أعقد الأمل على أن يساعد هذا الاقتراح في المضي قدماً بالمناقشات الجارية حول الملكية الفكرية والتنمية في الويبو. وإن الولايات المتحدة على اقتناع بأن للملكية الفكرية دوراً مهماً في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تساند بشدة جهود الويبو الرامية إلى تعزيز مساعيها الإنمائية.

وإنني أتطلع إلى العمل عن كثب معكم ومع موظفيكم لنحقق أفضل ما يمكن من نتائج خلال هذا الاجتماع والاجتماعات الأخرى للجنة المؤقتة.

توقيع: السفير كفين إدوارد مولي

نسخة إلى: السيد شريف سعد الله،  
المدير التنفيذي لمكتب الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية

## اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن وضع برنامج شراكات في الويبو: تطوير للقضايا المطروحة في الوثيقة IIM/1/2

### مقدمة

في ١١ مارس/آذار ٢٠٠٥، تقدّمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح لوضع برنامج شراكات في الويبو، باعتباره أداة شبكية من شأنها أن تسهّل الانتفاع الاستراتيجي بأصول الملكية الفكرية في البلدان النامية وتعظيم الوقع الإيجابي للويبو في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وكما ورد شرحه في اقتراحنا الأصلي، فإن هذا الاقتراح من شأنه أن يجمع كل أصحاب المصالح لتلبية احتياجات محدّدة بالموارد المتاحة وزيادة الوقع الإنمائي للمساعدة المقدّمة في مجال الملكية الفكرية المرتبطة بالتنمية. وتشمل أهم الأهداف المذكورة في اقتراح برنامج الشراكة زيادة الشفافية في المساعدة المقدّمة في مجال الملكية الفكرية المرتبطة بالتنمية وتفاذي ازدواج الجهود والمساعدة على تركيز الموارد على الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية. وأعربت الولايات المتحدة أيضاً عن اقتناعها بأن اقتراح برنامج الشراكة في الويبو من شأنه أن يكفل تضافر الجهود من خلال ذلك النوع من الشراكات الذي لا بد أن يؤدي إلى تعظيم جهود الويبو المبذولة في مجال الملكية الفكرية المرتبطة بالتنمية وتسهيل تحقيق الأهداف التنموية الملموسة التي ترجوها الدول الأعضاء.

وأثناء اجتماعات سنة ٢٠٠٥ بشأن الملكية الفكرية والتنمية، اطمأنت الولايات المتحدة إلى الترحيب الإيجابي الذي لقيه اقتراح برنامج الشراكة في الويبو. وترى الولايات المتحدة أن من المفيد توسيع نطاق الاقتراح الأصلي بإنشاء برنامج للويبو للشراكات وتطويره. وبوجه عام، فإن هذه الوثيقة تدور حول ستة محاور (التي تشمل عدداً من التدابير التي يمكن اتخاذها)، أي دور الملكية الفكرية في التنمية ودور الويبو في التنمية والدراسات الاستقصائية الوطنية الأولية من أجل التنمية الاقتصادية والإسهام الاقتصادي في قطاعات الإبداع والابتكار والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي والعلاقة بين التقليد وقرصنة الملكية الفكرية والتنمية. ويرد في ختام كل عرض للمحاور الستة اقتراح محدّد. ويُرَاد من هذه الوثيقة الإسهام في المناقشة الجارية حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتنمية.

### ١ - دور الملكية الفكرية في التنمية

لقد جاء في اقتراح الولايات المتحدة الأصلي بشأن وضع برنامج للشراكات في الويبو (IIM/1/2) أن من شأن نظام فعال للملكية الفكرية أن يُسهّل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على أنه ليس قادراً وحده أن يُحقق تلك التنمية. بل إن حماية الملكية الفكرية ليست سوى عامل من العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر. ومن العوامل المهمة الأخرى تطوير رأس مال بشري (أي تطوير قوى العمل المتعلمة والماهرة) ونزع القيود عن سياسات التجارة والاستثمار وتعزيز دور القانون وانتهاج سياسات ثابتة في الاقتصاد الكلي وتنفيذ سياسات تنظيمية مؤاتية للمنافسة الحرة. أما أعمال التزوير والتقليد المتفشية بما يخالف القانون والإدارة الحكومية غير الفاعلة والممارسات الفاسدة، فإنها تشوه وضع الأسواق المتنافسة وتحوّل اتجاه الموارد على نحو مخالف للإنتاجية وتثبّط الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وفي اقتصاد القرن الحادي والعشرين الذي تدفعه المعرفة، تضطلع الملكية الفكرية بدورٍ متزايد الأهمية باعتبارها أداة تسهم في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وتعي الويبو تماماً

الدور المتغير للملكية الفكرية في التنمية وما يرتبط بها من تحديات وفرص أمام الدول الأعضاء. ويُذكر على سبيل المثال ما جاء مؤخراً على لسان المدير العام: "مع تزايد القيمة التجارية للإبداعات والإصدارات القائمة على المعارف وما تفرزه من حيوية اقتصادية، تبرز فرص جديدة على نطاق أوسع أمام الاقتصاديات في تكوين الثروات الوطنية، كأساس للتنمية المستمرة، وفي توفير مكاسب اجتماعية أكثر انتشاراً بفضل التطور التكنولوجي."<sup>(١)</sup>

وتحقيقاً لأكبر قدر من الفائدة والفعالية في تسخير الملكية الفكرية أداة تخدم التنمية، تحتاج البلدان التي تتفاوت مستوياتها التنموية إلى اعتماد استراتيجيات ناجعة تتطوي على الانتعاش المستدام بالإبداع المعرفي. وقد عمد معهد البنك الدولي مؤخراً إلى تعريف "أربعة أركان" لاقتصاد المعرفة الحديث في برنامجهِ المتعلق بالمعرفة في سبيل التنمية: (١) قوى عاملة متعلمة ومبدعة وماهرة، (٢) ونظام وطني فعال بشأن الابتكارات (يضم مراكز بحث وجامعات)، (٣) وبنية تحتية حديثة ومُتطورة للمعلومات، (٤) ونظام اقتصادي ومؤسسي يصوغ سياسات اقتصادية سليمة ويضع حوافز للمبدعين والمبتكرين (بما في ذلك ما يناسب من الحماية والإنفاذ لحقوق الملكية الفكرية).<sup>(٢)</sup>

وينبغي للويبو أن تنهض بدورٍ مهمٍ لأجل البلدان الساعية إلى وضع استراتيجيات للتنمية تقوم على المعرفة. وبإمكان المنظمة مثلاً أن تقدّم المساعدة إلى البلدان الراغبة في تعريف مواطنيها الضعفاء المرتبطة بالملكية الفكرية في أنظمتها الاقتصادية والمؤسسية. وبإمكان الدول الأعضاء في الويبو أن تستعين بمنهج التقييم المعرفي الذي وضعه معهد البنك الدولي كأداة تقييمية لتحديد مواطنيها الضعفاء في نظامها الابتكاري ونظامها الاقتصادي والمؤسسي. وبإمكانها من ثم أن تبحث في قاعدة بيانات الشراكات في الويبو (الوارد وصفها بالتفصيل في اقتراح الولايات المتحدة الأول) عن فرص المساعدة. وبإمكان الدول الأعضاء أن تستعين مثلاً بالجزء الخاص "بشركاء الويبو" من قاعدة البيانات لتتمكن من تحديد مصرف إنمائي إقليمي يُقدّم المساعدة للدول الأعضاء الراغبة في تحسين نظامها الاقتصادي والمؤسسي أو منظمة غير حكومية تقدم مساعدتها في تدعيم نظام الابتكارات في الدول الأعضاء.

**اقتراح:** تيسيراً لتلك العملية، ينبغي لمكتب الويبو المقترح للشراكات (والوارد وصفه بالتفصيل في اقتراح الولايات المتحدة الأول الوارد في الوثيقة IIM/1/2) أن يسعى بهمة إلى إيجاد الشركاء المحتملين في وكالات ومنظمات حكومية دولية أخرى معنية بالتنمية بالإضافة إلى المصارف الإنمائية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الخيرية وغيرها من المؤسسات الساعية إلى مساعدة البلدان المنقلة إلى اقتصاد معرفي أو تعزيز قدرتها التنافسية في إطار اقتصاد من ذلك القبيل.

(١) الويبو، اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الصفحة ٨.

(٢) Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, "The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations, The World Bank, October 19, 2005.

## ٢- دور الويبو في التنمية

لقد جاء في كتاب المدير العام، الدكتور كامل إدريس، الصادر بعنوان "الملكية الفكرية: أداة فعالة في التنمية الاقتصادية"، أن الملكية الفكرية تقوم مقام أداة مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أنها تشجع النشاط الابتكاري والإبداعي المحلي كما تشجع الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وتقوم رؤية الويبو الراهنة للألفية، كما وافقت عليها الدول الأعضاء في المنظمة، على النهوض باستراتيجيات الملكية الفكرية القادرة على تيسير انتقالها من التنمية إلى التقدم. وتمشياً مع أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، فقد أدرجت الويبو في اقتراح برنامجها وميزانياتها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في البرنامج ٣ (الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية) الهدف المهم التالي: "مساعدة الدول الأعضاء على استخدام نظام الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرات على إدارة أصول الملكية الفكرية."<sup>(٣)</sup>

ومن السبل التي تسلكها الويبو في المضي قدماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنشطتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي. وفي يولييه/تموز ٢٠٠٥، أعد المكتب الدولي وثيقة غنية بأكثر من ٣٠٠ صفحة حول أنشطة الويبو في مجال التعاون الإنمائي ما بين يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ ويونيه/حزيران ٢٠٠٥ (WIPO/EDS/INF/1) ثم استكملها لجمعيات الويبو المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ لتصبح وثيقة تضم ٥٦١ صفحة (WIPO/EDS/INF/1 Rev.). وعلى وجه الخصوص، قدّمت الويبو معلومات حول الاجتماعات والمشروعات ومهمات الخبراء والزيارات الدراسية والأنشطة التشريعية المرتبطة بأنشطة التعاون الإنمائي.

وتعتقد الولايات المتحدة أن الوثيقة WIPO/EDS/INF/1 ونسختها المستكملة توفران دعماً متيناً للرأي القائل بأن مساعدة الويبو الإنمائية ظلت تقوم على ما يرد إلى المنظمة من طلبات الدول الأعضاء ولا تقتصر على المساعدة التقنية. ويتضح من الوثيقة أن الويبو قد استجابت إلى قدر كبير من طلبات الدول الأعضاء، بما فيها طلبات المساعدة بشأن الانتفاع بمواطن المرونة في أنظمة الملكية الفكرية والتشريع والمعارف التقليدية والموارد الوراثية ودراسات حول الأهمية الاقتصادية لقطاعات حق المؤلف والانتفاع بالملكية الفكرية أداة لدعم الابتكار والقدرة التنافسية والتنمية الاقتصادية المستدامة. وخلال المناقشات التي جرت حول الملكية الفكرية والتنمية، ذكر العديد من الدول الأعضاء فائدة تلك الأنشطة في المضي قدماً بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اقتراح: ترى الولايات المتحدة أن الأمر لا يزال يستدعي قدراً كبيراً من العمل على تقييم أنشطة الويبو الراهنة في مجال التعاون الإنمائي، للاعتماد عليه عند الاستجابة للطلبات الجديدة والمتغيرة التي سترد من الدول الأعضاء في المستقبل. وعليه، ترى الولايات المتحدة أن من الممكن للدول الأعضاء في الويبو أن تستعين بالوثيقتين WIPO/EDS/INF/1 و WIPO/EDS/INF/1 Rev لإعداد جرد كمي ونوعي لأنشطة الويبو في مجال التعاون الإنمائي بهدف صياغة مجموعة أساسية من السياسات والأهداف طويلة الأجل في مجال أنشطة التعاون والتنمية. وترى الولايات المتحدة أن اللجنة المؤقتة هي منبر مناسب لبدء تلك المناقشات وأن اللجنة الدائمة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية هي المكان المناسب لمواصلة العمل.

(٣) الويبو، اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الصفحة ٣٧.

### ٣ - دراسات استقصائية وطنية أولية من أجل التنمية الاقتصادية

عند الانتقال إلى الانتفاع بأصول الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية أو عند التوسع في ذلك الانتفاع، ستحتاج الدول الأعضاء إلى إجراء دراسات استقصائية اقتصادية تشمل بعض القطاعات المحددة والمستهدفة كخطوة أولى في صياغة الاستراتيجيات العملية المصحوبة بأهداف قابلة للتنفيذ. وينبغي أن تسمح تلك الدراسات بتحديد كل ما يتاح أمامها من فرص وكل ما يواجهها من تحديات خاصة بها في كل واحد من القطاعات المستهدفة بالتطوير. وقد ترغب الدول في الانتباه لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي ما يلي مثالان على تلك الدراسات القطرية:

- يسعى أحد البلدان النامية إلى تطوير صناعاته الإبداعية. وسيحتاج إذاً إلى تقييم العديد من العوامل منها مصادر الاستثمار المتاحة وخدمات الدعم الكافية وأساليب تحسين مشاركة الصناعات الإبداعية المحلية في الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية ومستوى نمو أنظمة التسويق والتوزيع ومواطن النقص الممكنة في نظام حقوق الملكية الفكرية، بما فيها الإنفاذ.
- ويسعى بلد آخر إلى تعزيز قدرات الإنتاج الوطنية من خلال استقطاب التكنولوجيا الأجنبية. وقد يرغب في صياغة دراسة استقصائية بغية التركيز على العراقيل التي قد تعوق نقل التكنولوجيا مثل مواطن الضعف في نظام الملكية الفكرية الوطني (بما في ذلك العيوب في القواعد والمعايير وفي الإنفاذ أيضاً) والتركيز أيضاً على العراقيل القانونية أو النظامية أمام عقود الترخيص والترتيبات اللازمة لإنشاء الشركات.

**اقترح:** ينبغي أن تؤدي أمانة الويبو دوراً رائداً في هذه المبادرة، كأن تعمل مثلاً على مساعدة الدول الأعضاء المهتمة بإجراء مثل تلك الدراسات الاستقصائية المركزة من أجل وضع منهجيات لإجراء الدراسات الاستقصائية. وينبغي أن تتاح نتائج تلك الدراسات لسائر الدول الأعضاء بواسطة قاعدة بيانات شركات الويبو "المقترحة" والتي قد تفيده أيضاً في إيجاد شركاء وموارد من أجل أعمال المتابعة فيما بعد. وبلاستناد إلى التجارب الوطنية المبيّنة في المعلومات المحصلة من خلال تلك الدراسات الاستقصائية، ينبغي أن يضع الأعضاء "أفضل الممارسات" الخاصة بتعزيز المحيط الوطني من أجل تطوير القطاعات الصناعية واستقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية بفضل الحماية المتينة للملكية الفكرية. ويمكن النظر في صياغة أفضل الممارسات فيما يتعلق مثلاً بالجهود المبذولة لفائدة الصناعات الإبداعية المحلية نحو الاستفادة قدر الإمكان من القدرات الابتكارية والمشاركة بأكبر قدر ممكن في الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية واتخاذ تدابير لإحكام الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية (بموازاة مع أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ).

### ٤ - إسهام الصناعات الإبداعية والابتكارية في الاقتصاد العالمي

عند تطوير استراتيجية ناجحة لاستحداث المعارف واستغلالها كمحرك للنمو الاقتصادي، تحتاج الدول الأعضاء إلى بيانات دقيقة وحديثة حول إسهام صناعاتها الإبداعية والابتكارية في الاقتصاد. وقد سبق وأن أقرت الويبو بالأهمية التي يجدها واضعو السياسات في تقدير إسهامات تلك الصناعات في الاقتصاد إذ اتخذت مبادرة مهمة بنشر "دليل الويبو إلى الدراسات الاستقصائية حول إسهام الصناعات القائمة على حق المؤلف في الاقتصاد". ويستعين عدد من الدول الأعضاء بذلك الدليل من أجل تحصيل البيانات الاقتصادية حول إسهامات الملكية الفكرية في اقتصادياتها الوطنية. وستسمح تلك الدراسات مع مرور الزمن بمقارنة التجارب الوطنية فيما بين البلدان ذات مستويات النمو المتفاوتة.

**اقتراح:** ينبغي تعميم البيانات المحصلة من تلك الدراسات على نطاق واسع لفائدة الدول الأعضاء، بوسائل متعددة منها قاعدة بيانات شراكات الويبو المقترحة. وبالاستناد إلى هذا المشروع، ينبغي على الويبو أن توسع نطاق "دليل الدراسات الاستقصائية" كي يشمل القطاعات الابتكارية القائمة على البراءات. وينبغي أن تبحث أمانة الويبو في جدوى قيامها على إجراء دراسات استقصائية اقتصادية بصورة منتظمة من أجل دعم القطاعات الإبداعية والابتكارية بتزويدها بالبيانات ورصد نموّ الصناعات القائمة على الملكية الفكرية. وينبغي تزويد الدول الأعضاء بتلك البيانات الاقتصادية المجمعة والمحصلة من الدراسات الاستقصائية.

## ٥ - التكنولوجيا والنموّ الاقتصادي: التحديات المطروحة والفرص المتاحة

لم تكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ عقد من الزمن تعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق النموّ الاقتصادي الوطني والتخفيف من وطأة الفقر. أما اليوم فصارت تعدّ عموماً كعنصر رئيسي في تحقيق الهدفين معاً. وحسب دراسة أجرتها مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هناك أدلة واضحة على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل عمل المحرك في النموّ الاقتصادي للعديد من البلدان الصناعية<sup>(٤)</sup>.

وهناك رغم ذلك قلق متواصل حول الفوارق المتعلقة بانتشار المعلومات والاتصالات فيما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وهو ما يشار إليه غالباً بعبارة "الهوة الرقمية". وقد توصل فريق العمل المعني بالفرص الرقمية التابع للبلدان الصناعية الثمانية إلى وصف مفيد لهذا المفهوم وهو: "هذه 'الهوة الرقمية' هي في الواقع انعكاس للفوارق الاجتماعية والاقتصادية الأكبر القائمة حالياً، أي قلة البنى التحتية وارتفاع تكلفة النفاذ وعدم مواءمة أنظمة السياسة العامة أو ضعفها وانعدام الفعالية في توفير شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدماتها وانعدام المواد المبتكرة محلياً والتفاوت في القدرة على استخراج الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من الأنشطة المعتمدة على المعلومات"<sup>(٥)</sup>.

بيد أن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسير قدماً في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية يقتضي من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً التصدي لقضايا معقدة تتعلق بالبنى التحتية والاستثمار والتقنين ورأس المال البشري. ومن الواضح أن العديد من تلك القضايا تقع خارج ولاية الويبو ومهامها التخصصية وقدراتها المؤسسية. وللويبو مع ذلك دور مهمّ تؤدبه في هذا المضمار بما يتوافق وهدفها الرئيسي المتمثل في دعم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أجل الاستفادة بأكبر قدر ممكن من فعالية الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويمكن القول إن عمل الويبو الإنمائي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تقدم بقدر كبير من خلال جوانب كثيرة. فشبكة الويبو العالمية للمعلومات مثلاً توفر لوازم الاتصال بالإنترنت لجميع الدول الأعضاء في الويبو وتمكن من النفاذ إلى المكتبات الرقمية للملكية الفكرية التي تضم معلومات تكنولوجية ذات الصلة بالتنمية. وأوردت الويبو مؤخراً أن الهوة الرقمية، من منظور الملكية الفكرية، يمكن أن تعتبر "هوة مضمونية" تجسّد انعدام المواد المتاحة على الإنترنت، بما في ذلك المصنّفات التي تخضع للحماية والإدارة بموجب حقوق الملكية الفكرية والناشئة من مبدعين ومبتكرين في البلدان

(٤) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنموّ الاقتصادي: أدلة من بلدان وقطاعات وشركات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٥) تقرير فريق العمل المعني بالفرص الرقمية: "فرص رقمية للجميع: مواجهة التحدي"، ١١ مايو/أيار ٢٠٠٥، ص. ٦.

النامية<sup>(٦)</sup>. وبتناول المسألة من منظور المضمون، تكون الويبو مؤهلة للاستمرار في مساعدة البلدان على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية كي تستطيع التنافس بفعالية أكثر في الاقتصاد الرقمي.

**اقتراح:** بالاستناد إلى هذه الجهود والجهود الأخرى، يمكن أن تعمل لجنة الويبو الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات كمحفل لمناقشة أهمية جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالملكية الفكرية ودورها في التنمية الاقتصادية والثقافية. وينبغي تركيز الاهتمام على مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الاستراتيجيات العملية والانتفاع بالملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبعد أن تحدد الدولة العضو مشروعات عملية مصحوبة بأهداف قابلة للتنفيذ، يصبح لقاعدة بيانات شراكات الويبو المقترحة دور مفيد تؤديه في الربط بين الاحتياجات والفرص القائمة على الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## ٦ - التقليد وقرصنة الملكية الفكرية: نقيض التنمية

للتقليد وقرصنة الملكية الفكرية أثر مدمر على الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤلفين والفنانين والمخترعين عبر العالم. وحسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يكلف التقليد وقرصنة الملكية الفكرية الشركات حوالي ٦٣٨ مليار دولار في السنة. وهناك أيضاً أدلة كثيرة ومنتزاة على أن تفشي ظاهرتي التقليد وقرصنة الملكية الفكرية يكبح النمو الاقتصادي ويبعد الاستثمار الأجنبي المباشر ويحول عائقاً أمام نقل التكنولوجيا.

وإذا ظل التقليد والقرصنة دون رقابة فإنهما يؤديان إلى انعكاسات مهمة على التنمية. فالبلدان ذات أنظمة الملكية الفكرية غير الملائمة تضحى معزولة عن التقدم التكنولوجي وتخفق في تزويد سكانها بالحوافز المشجعة على الإبداع والابتكار وتعميم المعارف الجديدة وتفقد المزايا المستمدة من الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا مثل زيادة القاعدة الضريبية وتدريب اليد العاملة المؤهلة على متابعة أعمال الإبداع والابتكار. وفي المقابل، هناك أدلة متزايدة على أن الحد من التقليد واختلاس الملكية الفكرية له أثر إيجابي في تسارع الاستثمار في الصناعات المعتمدة على المعارف مثل قطاع البرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات، وهي قطاعات حاسمة بالنسبة إلى البلدان التي تعمل من أجل الانتقال إلى اقتصاد المعارف.

**اقتراح:** رغم أن تكاليف التقليد وقرصنة الملكية الفكرية (ومزايا الحد من التقليد والقرصنة) أصبحت تستقطب تركيزاً أكبر، لا بدّ من عمل المزيد. ومن أجل المساعدة على سدّ هذه الفجوات المعرفية، ينبغي أن تتناول لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ بالدراسة والتحليل العلاقة بين مستويات التقليد وقرصنة الملكية الفكرية ومعدلات نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. ويمكن أن تساعد أمانة الويبو في جمع البيانات حول معدلات القرصنة.

[نهاية المرفق والوثيقة]

(٦) الويبو، تقرير عن المنتدى الإلكتروني الشبكي حول الملكية الفكرية في مجتمع المعلومات، من ١ إلى ١٥ يونيو/حزيران، ٢٠٠٥ (الوثيقة WIPO/CRRS/INF/1).